

تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري

A Sociological Analysis of the relationship between Poverty and Delinquency within the Family Environment.

الهوجة طرفاية*	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله (الجزائر)	البريد الإلكتروني haoudja.terfaia@univ-djelfa.dz
صباح عياشي	جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله _ مخبر الأسرة، التنمية، الوقاية من الانحراف والاجرام (الجزائر)	Sabah.avachi@univ-alger2.dz Sabahavachi@yahoo.fr

ملخص:

يعدّ الفقر والانحراف والإجرام من أهم العوامل البنوية التي تُعيق أمن واستقرار النسيج الأسري والمجتمعي، وتحقيق الاستثمار والتنمية المستدامة، فهما نتاج تداخل معقد بين عدة عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤثر في بنية المجتمعات و اقتصاداتها ساهمت في تزايدهم وانتشارهم، كان لها تأثير مباشر على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والرقمي في كل بلد؛ ومن أهم المظاهر إضعاف التماسك الأسري والمجتمعي، وفرص التعليم والعمل، والتمكين الاجتماعي، وإضعاف الأمن الصحي وارتفاع تكلفة العلاج، وزعزعة الأمن المجتمعي وتدهوره وارتفاع كلفة الضبط الاجتماعي والتنمية، فهناك ترابط دائري بين الفقر والانحراف، لإعادة إنتاج التهميش للأفراد وتعميق الاختلالات الاجتماعية. وبالتالي تُهدف من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الفقر والانحراف في المحيط الأسري والمجتمعي، واكتشاف أبرز المظاهر الإنحرافية المرتبطة بالفقر، مما يتطلب مجهودات الجميع على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي. تمحورت إشكالية الدراسة حول طبيعة العلاقة بين الفقر والانحراف الأسري، وحول مدى تأثير الأوضاع الاقتصادية الهشة على تماسك الأسرة ووظائفها الاجتماعية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات السوسيولوجية والدراسات الميدانية المعاصرة ذات الصلة. قدمنا اجتهادا شاملا لاقتراحات عملية يساهم في الحدّ من الفقر والانحراف في نهاية هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الفقر، أنواع الفقر، الانحراف، المحيط الأسري، تعاطي المخدرات

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 – 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

Abstract:

Poverty, delinquency, and crime are among the most significant structural factors hindering the security and stability of the family and social fabric, as well as the achievement of investment and sustainable development. They are the product of a complex interplay between several internal and external factors affecting the structure of societies and their economies, contributing to their increase and spread. These factors have a direct impact on social stability and economic and digital growth in every country. Among the most prominent manifestations are the weakening of family and social cohesion, limited access to education and employment, reduced social empowerment, weakened health security and increased treatment costs, the destabilization and deterioration of social security, and the rising costs of social control and development. There is a cyclical relationship between poverty and delinquency, perpetuating the marginalization of individuals and deepening social imbalances. Therefore, this study aims to analyze the relationship between poverty and delinquency within the family and social environment, and to identify the most prominent forms of delinquency associated with poverty. This requires concerted efforts at the international, regional, national, and local levels. The study's central problem revolves around the nature of the relationship between poverty and family delinquency, and the extent to which fragile economic conditions affect family cohesion and its social functions. This study employed a descriptive-analytical approach, analyzing relevant contemporary sociological literature and field studies. We presented a comprehensive set of practical suggestions to help reduce poverty and delinquency at the end of this study.

Keywords: Poverty, Types of Poverty, Deviance, Family Environment, Drug use.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر متعددة الأبعاد حيث نالت اهتماما كبيرا من القادة السياسيين والمخططين، وعلماء الاجتماع والاقتصاد و مقرري السياسات الاقتصادية و الاجتماعية والسكانية، والهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لما لهذه الظاهرة من نتائج سلبية على الفرد والأسر و المجتمعات المحلية بشكل خاص، كما أن ظاهرة الفقر موجودة في معظم المجتمعات الإنسانية بغض النظر عن مستوى تقدمها أو تخلفها، بحيث تختلف درجة انتشارها وحدتها ومدى خطورتها على الفقراء من منطقة إلى أخرى، كما تكمن خطورتها بارتباطها بمشكلات اجتماعية واقتصادية مثل المشكلات التعليمية والأسرية والصحية وتدني مستوى المعيشة، لذا كان من الضروري البحث عن كيفية التخفيف من حدة هذه المشكلة.... " (تزوت، بالحوّل (2017)، ص 220).

لقد حاولنا الربط بين مشكلة الفقر والسلوكات المنحرفة والجرامية وفحصنا وتبين العلاقة بينهما، في مجتمعنا الجزائري التي ازدادت انتشارا في الآونة الأخيرة، مع تحديد مختلف مفاهيم الفقر والانحراف وكذلك أهم الأسباب

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرفة المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	---	-----------------------------------	-----------------

والعوامل التي تغذيها. فالفقر لا يقتصر فقط على الفرد أو الجانح وغياب الموارد المادية، بل نجد أثره امتد ليشمل تفكك العلاقات الأسرية، في ظل غياب الرقابة الأبوية أو انعدامها، والإهمال العاطفي، والتربوي، ضف إلى ذلك العوامل الخارجية المتعددة نذكر أهمها المخططات الخطيرة التي تقوم بها بارونات وعصابات المخدرات في بلدان قريبة أو بعيدة، لنشر المخدرات في كل مكان من خلال إيقاع شباب مجتمعا في المخدرات والفساد واستنزاف الأموال ليزدادوا هم غنى وبلدنا أو بلدان أخرى تصبح أكثر فقرا. مما يجعل الأطفال والمراهقين أكثر عرضة للتسرب المدرسي والتشرد، وبالتالي التورط في الكثير من السلوكيات المنحرفة.

وبالتالي تكمن أهمية هذه الدراسة: في تسليط الضوء على العلاقة بين الفقر والانحراف في المجتمع الجزائري، باعتبار الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على تماسك الأسرة واستقرارها. كما تبرز دور المحيط الأسري في الحد من الانحراف أو المساهمة فيه، مما يساعد على فهم أعمق للأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للانحراف، التي تقدم لآليات استراتيجية جديدة لرفع التحديات وتوجيه السياسات الاجتماعية وبرامج الوقاية.

كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحليل العلاقة بين ظاهري الفقر والانحراف في المحيط الأسري والمجتمعي
- الكشف عن بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالانحراف.
- إبراز مدى دور المحيط الأسري في تشكيل سلوك الأفراد المنحرفين أو الوقاية من الانحراف.
- المساهمة في تقديم وأهم الآليات البديلة للحد من ظاهري الفقر والانحراف وتحقيق تنمية مستدامة في المجال الأمني والاجتماعي والاقتصادي.

-تطرح هذه الدراسة تساؤلين في الإشكالية وهما:

- إلى أي مدى يساهم الفقر في ظهور مختلف السلوكيات المنحرفة أو الاجرامية في المحيط الأسري والمجتمعي؟
- ما هي العوامل الوسيطة التي تتدخل وتفسر هذه العلاقة المعقدة بين الفقر والانحراف؟
- ماهي أهم الآليات البديلة للأمن الأسري والمجتمعي والاجتماعي والاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة

• منهج الدراسة:

تعتمد دراستنا على أدبيات ودراسات سوسيولوجية معاصرة قمنا بفحصها وتحليلها، فهي دراسة وصفية تحليلية للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، وبالتالي تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لوصف وتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالفقر والانحراف في المجتمع الجزائري.

أولا: الدراسات السابقة:

تعد ظاهرة الانحراف والجريمة من القضايا الاجتماعية المعقدة التي حظيت باهتمام واسع من الباحثين، نظرا لارتباطها

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرفة المؤلف 2: صباح عيالي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 – 73
---	---	-----------------------------------	-----------------

المباشر بالأمن والاستقرار المجتمعي. وقد تنوعت الدراسات في مناهجها وتفسيراتها، إلا أنها أجمعت على أن الانحراف ناتج عن تفاعل عوامل نفسية، اجتماعية، اقتصادية، وأسرية.

1_الدراسة الأولى: نجد دراسة "برويت.ل" (Lisa R. Pruitt (2009) بعنوان "الخمس المنسي شباب الريف و تعاطي المخدرات " **The Forgotten Fifth: Rural Youth and Substance Abuse**، والتي سلطت الضوء على أن 20% من سكان الولايات المتحدة الأمريكية الذين يعيشون في الأرياف ويخوضون كثير من التحديات التي تتعلق بتعاطي المخدرات. أظهرت الدراسة أن تعاطي المخدرات بين شباب الريف في الولايات المتحدة يفوق نظيره في المناطق الحضرية، ويرتبط بعوامل مثل ضعف التحصيل الدراسي، الفقر، قلة الفرص الاقتصادية، وتفكك الأسرة. (حمدي، أحمد عمر علي (2022)، ص 503)

2_الدراسة الثانية: دراسة "دريفيل سعدة" (2003): بعنوان **الأطفال والإدمان**، هدفت الدراسة التي أجريت في الجزائر إلى التعرف على أهم العوامل التي تقف وراء إدمان الأطفال على المواد المخدرة بأنواعها المختلفة، وانطلقت الباحثة من التساؤل التالي: ماهي المشاكل التي يواجهها بعض الأطفال في مجتمعاتنا؟ وما دورها في تهيئة المناخ لهم للوقوع في دائرة الإدمان؟

استخدمت الباحثة في دراستها تقنية الملاحظة والاستبيان وكذلك تقنية المقابلة، كما استعانت بالمنهج الوصفي التحليلي والتاريخي وكذلك المنهج الإحصائي، أما العينة فقد تمثلت في عينة كرة الثلج والعينة القصدية، التي بلغ عددها 110 طفل تمت مقابلة بعضهم داخل مركز الحراش أما البقية فقد تمت مقابلتهم خارج المركز، ومن أهم النتائج المتوصل إليها: أن إدمان الأطفال يعود أساساً إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، والتفكك الأسري، وضعف الرقابة الأبوية، وتأثير جماعة الرفاق، إضافة إلى وجود نماذج مدمنة داخل الأسرة. (سعدة، دريفيل (2004)

3_الدراسة الثالثة: لقد أشارت دراسة " غنو آمال " (2016) إلى الأهمية البالغة لمرحلة الشباب ودورها المحوري في بناء وتنمية المجتمع، إلا أنه وبسبب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشباب، إلى جانب تأثيرات العولمة وتراجع دور الأسرة، ساهمت في انتشار الانحراف والجريمة بينهم. (غنو، أمال (2016)

4_الدراسة الرابعة: والتي أجراها "صالح بن محمد آل رفيع العمري" (2002) بالملكة العربية السعودية بعنوان: **العودة إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية.** حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية التي تسهم في عودة الأحداث إلى السلوك الإنحراقي، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من 204 من الأحداث العائدين إلى الانحراف في مختلف مناطق السعودية؛ توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، من أبرزها أن التوتر الأسري، وغياب الأب، وضعف الروابط الأسرية، وتأثير جماعة الرفاق، وانخفاض الدخل، تُعد من أبرز العوامل المؤدية إلى عودة الأحداث للسلوك الإنحراقي. (العمري، صالح بن محمد آل رفيع (2002)

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 – 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

5_ الدراسة الخامسة: كما نجد دراسة "الحراشة، ركان" (2018) بعنوان: **العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الأحداث في الأردن**، هدفت إلى الكشف عن أبرز العوامل الاجتماعية التي تسهم في دفع الأحداث نحو السلوك الإنحرافي. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الأحداث المقيمين في دور رعاية الأحداث في محافظات عمان، والزرقاء، وإربد، وبلغ عدد أفراد العينة (100) حدث. اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي الشامل، واستخدم برنامج SPSS لمعالجة وتحليل البيانات الميدانية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية الأحداث الجانحين في الأردن ينتمون إلى الفئة العمرية ما بين (15-18) عاما وينحدرون من أسر ذات دخل منخفض (أن انحراف الأحداث يرتبط بالفقر)، وكبر حجم الأسرة، وأساليب التنشئة القاسية، حيث تركزت الجرائم في السرقة وتعاطي المخدرات. (الحراشة، ركان (2018))

• تقييم وتعقيب عن الدراسات السابقة:

تكشف الدراسات على أهمية البيئة الاجتماعية والاقتصادية في تشكيل السلوك المنحرف، رغم تنوعها الجغرافي والثقافي، وأن كل من الفقر والانحراف (تعاطي المخدرات) ليس ظاهرة فردية معزولة، بل هو انعكاس لاختلال التوازنات في البيئة الأسرية والاجتماعية والاقتصادية، يرتبط بضعف التنشئة، وغياب البدائل العلاجية والوقائية في المجال السوسيو-اقتصادي، والتربوي، وانعدام الدعم المعنوي والمادي الأسري، كما ان معالجة الانحراف تتطلب مقاربة شمولية تأخذ في الحسبان الأسرة، المدرسة، المجتمع، والمؤسسات العقابية في أن واحد. من جهة أخرى نجد أن كل الدراسات لها علاقة بموضوع بحثنا، لكنها تفتقد إلى البعد الاستراتيجي الذي يقدم تحليل عميق، وبدائل أو آليات لتحقيق تنمية مستدامة، بعد معالجة العلاقة الفقر والانحراف وهو الجديد الذي حاولنا تقديمه في المقال.

ثانياً: الإطار النظري للفقر:

1. مفهوم الفقر:

يعدّ الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد يصعب تحديدها بدقة، نظراً لتنوع السياقات التي يظهر فيها، وي طرح في الأدبيات جدل حول تعريف الفقر، سواء كمفهوم مطلق يرتبط بالاحتياجات الأساسية، أو كمفهوم نسبي يتغير باختلاف المجتمعات والفترات الزمنية، وكذلك حول مرجعية تحديد الفقر، إن كانت المؤسسات الدولية أو تصورات الأفراد أنفسهم. ويُنظر إلى الفقر كظاهرة مركبة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، لا يمكن حصرها في تعريف جامع مانع، لأنها تختلف بحسب أدوات القياس والخلفيات الفكرية والسياقات التاريخية المختلفة (مهمل، عبد المالك (دون، ت)، ص 108)، أما الفقر النقدي، فقد عرّفه "شيبوم راو ورنزي" بأنه عدم كفاية الكسب للحصول على الحد الأدنى من الضروريات للحفاظ على الكفاءة البدنية. (World Bank (2000) p17)

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

كما عرّف بأنه الدخل اللازم لتلبية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية (عبد العزيز عجمية، محمد (2007)، ص 90)، كما جاء في بيان مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن (1995) أن الفقر يتمثل في الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان العيش المستمر. (مسعودي، يحيى (2009)، ص 43)

ووفقاً لما ورد في "نحو مجتمع المعرفة"، يُعد الفقر حالة اقتصادية تعني غياب مصادر مستقرة لتلبية الحاجات الأساسية (حو مجتمع المعرفة (2006)، ص 26)، أما البنك الدولي، فقد أشار في تقريره لعام 2000 إلى أن الفقر لا يتمثل فقط في نقص الموارد، بل يشمل الحرمان من الحرية والاختيار، والحرمان من الغذاء والمأوى والرعاية والتعليم، مما يحول دون تحقيق الحياة الكريمة، ويجعل الفقراء عرضة للأمراض والكوارث وسوء المعاملة والتهميش السياسي (البنك الدولي (2000)، ص 1).

كما أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) أن الفقر المادي لا يشكل سوى جانب من المشكلة، إذ يشمل أيضاً التدهور البيئي، وضعف الخدمات الأساسية، وغياب شبكات الأمان الاجتماعي. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2002)، ص 5)

2. تطور مفهوم الفقر:

يتجاوز مفهوم النظرة التقليدية للفقر من كونه مرتبطاً فقط بنقص الدخل إلى مفهوم أشمل يعرف بالفقر المتعدد الأبعاد، الذي لم يعد يركز فقط على ضعف الدخل وتدهور الظروف الصحية، والتغذية، والتعليمية، والسكنية بل أصبح يركز على جودة الحياة وكرامة الإنسان. توسّع المفهوم في تقرير سنة 2012 ليشمل الحرمان من الحياة الكريمة، والتعرض للمخاطر والعنف، والتهميش، وغياب الحريات المدنية والسياسية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2012)، ص 8)، وبأكثر تفصيلاً نجد " غياب الدخل والموارد الإنتاجية، انعدام الأمن الغذائي، نقص الرعاية الصحية والتعليم، والسكن غير اللائق، وانعدام السلامة، وحرمان الأفراد من الصوت والمشاركة والمعلومات. (الأمم المتحدة، الجمعية العامة (2012)، ص 31)

من خلال ما سبق، يتضح أن الفقر المتعدد الأبعاد يمثل الإطار الأوسع والأكثر شمولاً لتحليل الظاهرة، نظراً لتطور محتو مفهومه مع مرور الزمن، ليعكس تحولات الواقع الاجتماعي الصحي والاقتصادي والأمني، وما يتضمنه كل منهم من أبعاد، تنعكس بعد ذلك إيجاباً أو سلباً على البعد المعنوي للأفراد.

3. أنواع الفقر:

الفقر ظاهرة نسبية تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر، ويحدد من خلال مقارنة أوضاع الأفراد أو المجتمعات الاقتصادية ببعضها، وتبرز صعوبة تحديده بسبب اختلاف المفاهيم حول مستوى المعيشة اللائق وهو ما يعكس أيضاً تقسيم الفقر إلى عدّة أنواع، نذكر منها ستة أنواع رئيسية هي:

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 – 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

1) الفقر المطلق: يشير إلى الواقع المعيشي للأسر من عدم إشباع الحاجات الضرورية الكافية التي بدونها لا تستمر حياة الانسان لأن عدم توفرها يؤدي إلى سوء التغذية والمجاعة والضعف إلى الهزال ومن ثم إلى الوفاة، وخاصة الأطفال الذين يصابون بالهزال وتزيد معدلات وفياتهم، وهكذا يأخذ الفقر مكانة مطلقة ولا يوجد مستوى أدنى من ذلك إلا الموت.

وفي هذا المضمار نجد "رون تري" (Rowntree) قد عرّف الفقر المطلق أنه: حالة الأفراد غير القادرين الذين يقدم إليهم الحد الأدنى من الإمداد للإبقاء على حياتهم، وقد حدّدت الأمم المتحدة الفقر المطلق على أنه: حالة الحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية ويشمل ذلك الطعام والشراب العادي، والتسهيلات الصحية، والصحة، والمأوى، والتعليم، والحصول على الأخبار، ويدخل الخدمات كمعايير للفقر. (أحمد رشوان، عبد الحميد (2007)، ص 23، 24). كما أن هناك من ربطه مباشرة بطبيعة الدخل بقوله هو: الحالة التي لا يستطيع الإنسان عبر التصرف في دخله المقدر بين 50% إلى 60% من الدخل المتاح، إلى الوصول إلى إشباع حاجاته الأساسية المتمثلة في الغذاء والملبس والسكن والصحة والنقل والتعلم (عريس، مختار (2014)، ص 275).

أما إذا أردنا رفع التحدي للتخفيف من حدة هذا النوع -الفقر المطلق - فإن الدراسات الحديثة التي أجريت أثبتت أن ما يتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية، ينبغي توفير شرطين على الأقل: يشترط حدوث نمو اقتصادي، بمعنى رفع الدخل المتدني بشكل مستمر؛ وثانيهما فهو: يستدعي العدالة في توزيع المداخل. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2009)، ص 6)

2) الفقر الكلي (الشامل):

ورد هذا النوع من الفقر في المورد بمعنى الكلي أو العام، وفي قاموس أكسفورد بمعنى الشامل، وفي المعجم الوسيط بمعنى الفقر المدقع، وقد عرفت الأمم المتحدة الفقر الكلي بأنه يشمل الصحة المعتلة، ونقص الدخل، وقصور في التعليم، والخدمات الأساسية الأخرى، ووجود المساكن غير المناسبة، والبيئات التي تفتقر إلى الأمن والخدمات الاجتماعية. (أحمد رشوان، عبد الحميد (2007)، ص 25)

3) الفقر النسبي:

وهو يتعلق بالظروف المعيشية للأفراد والأسر، ويتحدد بنسبة معينة من الدخل المتوسط ويتغير بتغيره وخط الفقر النسبي يعتمد في الدول المتقدمة خاصة، لهذا فإن الفقر النسبي يشير إلى انتماء الفرد إلى المجموعة التي تحصل على أقل دخل في المجتمع، كأن يكون ضمن الفئة الأكثر فقرا (10% أو 20% في المجتمع)، ومن الممكن أن يكون هذا الفرد فقيرا بالمفهوم النسبي وغير فقير بالمفهوم المطلق (مهمل، عبد المالك (بدون سنة)، ص 110).

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

4) الفقر البيئي: وهو تعريف أكثر اتساعا من التعريفين السابقين، نوقش خلال فترات زمنية متعاقبة، ويعبر عما هو فوق مستوى خط الفقر، حيث تعيش الأسر في بيوت مختلفة، وأصبحت الخدمات المحلية التي تقدم لهم، مثل مواقف السيارات، والمدارس والمستشفيات، ووسائل النقل العامة غير مناسبة، أو دون المستوى وهم يعيشون حياة سيئة وفي بيئات فقيرة. وفي بحث أجراه "تاونسند" (Townsend) حيث قام بإجراء مسحاً عن الفقر في المملكة المتحدة سنة 1969، وتبين منه أن 34% لا يوجد عندهم مكان آمن يلعب فيه أولادهم، ونسبة 27% يعانون من القذارة، أما الهواء فهو ملوث، ويتخلله الدخان، والروائح الكريهة، و13 مليون يعيشون في منازل آيلة للسقوط (أحمد رشوان، عبد الحميد. (2007)، صص 25-26-27)

5) الفقر المدقع:

يشير هذا النوع إلى الحالة التي لا يستطيع الإنسان فيها عبر التصرف في دخله، الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية لتأمين عدد معين من الأسعار الحرارية التي تمكنه من مواصلة حياته ويسمى كذلك "الفاقة" (United Nation, Department of Economic and Social affairs (2010), P1)

6) فقر الرفاهية:

تم تحديده من طرف بعض الباحثين في المجتمعات الغربية التي يتمتع أفرادها بالوسائل الحضارية الحديثة كالأجهزة المتطورة وبعض وسائل الترفيه المتنوعة التي تفتقر إليها بعض الشرائح الاجتماعية (سيف سردار، عبد الرحمان (2015) ص32).

3. أسباب الفقر في المجتمع الجزائري:

ومما سبق يتبين أن الفقر ظاهرة متعددة الأسباب، ونتاج تداخل معقد بين عدّة عوامل داخلية وأخرى خارجية تؤثر في بنية المجتمعات واقتصاداتها.

- **اقتصاد السوق في الجزائر وبرامج المؤسسات الدولية:** أسهم دخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي التي فرضه صندوق النقد الدولي لتخفيف الديون آنذاك على الجزائر، في تعميق ظاهرة الفقر، منذ نهاية الثمانيات والتي أدت إلى غلق مجموعة من المصانع في القطاع العام عبر عدة مناطق من الجزائر وتسريح العمال الذين انعكس عليهم سلبا وأصبحوا بدون دخل، وتزعزع استقرار الأسر اقتصاديا واجتماعيا وسكنيا ونفسيا، وازدادت البطالة، وانخفض عدد بناء السكنات والمرافق، وأصبح غلاء المعيشة... إلخ.
- لا يمكن إغفال الأبعاد الخارجية للفقر، إذ تلعب عوامل مثل ضعف الدعم من المنظمات الإقليمية، وبرامج الإصلاح الهيكلي التي تمولها المؤسسات الدولية، وأعباء الديون، والنزاعات المسلحة، وتدهور شروط التبادل التجاري، وعودة الأسواق، دورا كبيرا في تعميق هذه الظاهرة. كما أن غياب أو عدم ملائمة الدعم الدولي الموجه

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

لمكافحة الفقر (عريس، مختار (2014)، ص281،280) يفاقم من حدة هذه الأزمة، مما يعكس ارتباطاً وثيقاً بين العوامل المحلية والدولية في إنتاج واستدامة الفقر داخل المجتمعات النامية.

• **العنف السياسي والإرهاب (العشرية السوداء):** في هذه المرحلة الصعبة الفريدة من نوعها وجدت الجزائر نفسها لوحدها أيضاً لتكافح الإرهاب، أمام تفرج كل دول العالم على ما يحدث فيها من مجازر وذبح وقتل للأبرياء لأسر بأكملها، ولأفراد من مختلف الأعمار والفئات، والمستويات التعليمية، والمهن العمومية أو الخاصة (أطفال، مراهقين، شباب، نساء، رجال، مسنين...)، دون أي تحرك أو مبادرة لتقديم يد المساعدة، لكنها مرة أخرى نجحت بفضل شعبها وجيشها وحكومتها في استتباب الأمن والسلام، كادت من أن تتحول إلى فتنة كبرى تشعل حرب أهلية (تحدثها الجزائر بحنكة وعزيمة ووحدة وطنية).

تزامنت هذه الأحداث ما فرضته تلك البرامج الإصلاحية الهيكلية لصندوق النقد الدولي، وكان مع استغلال غليان الناس من صعوبة الظروف المعيشية مع موجة من العنف السياسي والنزاع الداخلي الذي شهدته البلاد منذ سنة 1991 لغاية 2001، وهو ما مثل أحد العوامل الرئيسة في اتساع رقعة الفقر وانتشاره داخل فئات اجتماعية واسعة. وانجر على هذه الأحداث المرعبة إلى سقط ضحايا كثيرة وفقدان عدد كبير من الأفراد لمصادر رزقهم، أو حرمانهم من فرص الحصول على دخل مستقر.

• **أدى تدهور الوضع الأمني في فترة الارهاب في العديد من مناطق الوطن إلى موجات هجرة داخلية، خاصة من الأرياف والقرى، حيث اضطر السكان إلى مغادرة مساكنهم وممتلكاتهم للنجاة بحياتهم، مما تفاقمت أوضاع الفقر نتيجة فقدان مصادر الدخل والسكن في مناطق أخرى جزائرية.**

• **تجنيد الأعوان والمتطوعين لمواجهة الجماعات المسلحة:** حيث قامت السلطات الجزائرية بتعبئة إمكاناتها وتوجيه جزء معتبر من مواردها للإنفاق على المعدات والعتاد وتجنيد مختلف الأفراد (أعوان ومتطوعين) للدفاع المحلي في كل مكان، فرغم إيجابيته في حماية الآخرين من الإرهاب العشوائي، إلا أنه أثر سلباً على توجيه الموارد نحو القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

• **فقدان آلاف الأسر لمصادر رزقها بسبب وفاة أو إصابة المعيل.** جراء ما أسفر عليه القتال المسلح عن عدد معتبر من الوفيات لهؤلاء المسلحين من أعوان الأمن والمدنيين، بالإضافة إلى إصابة الآلاف واختفاء عدد كبير من المواطنين.

• **تعرض عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، العامة والخاصة، للتخريب من قبل الجماعات المسلحة،** كما قامت السلطات بهدم العديد من المساكن والمنشآت بحجة إيوائها للإرهابيين، وهو ما ترتب عنه فقدان العديد من المواطنين لمناصب عملهم ومصادر رزقهم ومساكنهم.

• **إحجام المستثمرين المحليين والأجانب عن الاستثمار في الجزائر:** أسهمت حالة عدم الاستقرار الأمني في عدة قطاعات، لاسيما في قطاع المحروقات، إحجام المستثمرين، رغم التسهيلات والامتيازات التي أقرها قانون الاستثمار الصادر سنة 1993 بالإضافة إلى التعتيم الإعلامي والتخويف والتخريف الأجنبي الذي يشوه صورة

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

الجزائر لإبعاد كل المشاريع الاستثمارية فيها، فقد استمر ذلك حتى بعد فترة العشرية السوداء مما أثر سلبا على استقطاب المستثمرين.

• الصعوبات ومشاكل الأزمة الاقتصادية:

السياسات الداخلية التوسعية: منذ مطلع الثمانينيات، واجه الاقتصاد الجزائري جملة من الصعوبات الاقتصادية، تمثلت أساسًا في: اتبعت الدولة سياسة توسعية قائمة على الإنفاق العمومي المرتفع مقارنة بالإيرادات الحكومية المتاحة، وهو ما أدى إلى تفاقم العجز في الميزانية العامة. ولجأت الدولة إلى إصدار الكتلة النقدية والاقتراض الداخلي والخارجي بهدف تمويل هذا العجز وتغطية النفقات، مما أسهم في التوسع الكبير في السيولة المحلية، ونتج عن ذلك ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور ميزان المدفوعات، إلى جانب تزايد حجم المديونية الخارجية. (الوالي، فاطمة (2022)، ص 129)

الصدمات الخارجية: تعرضت الجزائر منذ الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى سلسلة من الصدمات الخارجية والتطورات العالمية السلبية التي أثرت بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وكانت من بين الأسباب الرئيسة لزيادة حدة الفقر وانتشاره، وتتمثل هذه العوامل في:

(أ) ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينيات، مما أدى إلى زيادة تكلفة خدمة الدين الخارجي، في ظل تراجع إيرادات صادرات المحروقات نتيجة الانخفاض الحاد في أسعارها في الأسواق العالمية، خاصة سنة 1986.

(ب) أدى الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات سنة 1986 إلى تدهور شروط التبادل الخارجي، وانخفاض إيرادات صادرات المحروقات من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى نحو 7 مليارات دولار سنة 1986 أدى انخفاض قيمة الدولار إلى تراجع مداخيل الجزائر من العملة الأجنبية، باعتبار أن النفط يُباع بالدولار الأمريكي، علمًا أن صادرات المحروقات تمثل نحو 95% من إجمالي الصادرات. وقد ترتب عن ذلك انخفاض القدرة الشرائية بالعملة الأجنبية، وتراجع تمويل الاقتصاد، مما انعكس سلبًا على حجم الاستثمارات وضعف النشاط الاقتصادي

(ت) ضعف وتراجع النمو الاقتصادي: كشفت فترة الثمانينيات عن ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وتباطؤ وتيرة نموه، ويتجلى ذلك بوضوح في تراجع معدلات النمو الاقتصادي خاصة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدهور مستويات المعيشة لدى السكان، لا سيما الفئات الفقيرة.

ويعود السبب الرئيسي لضعف النمو الاقتصادي في الجزائر إلى الاختلالات الهيكلية العميقة التي عرفها الاقتصاد الوطني، حيث أدت سياسة تثبيت الأسعار، وأسعار الصرف غير الواقعية للعملة الوطنية، وأسعار الفائدة الحقيقية السلبية، إلى تشوهات واسعة في هيكل الأسعار، وإضعاف كفاءة تخصيص الموارد. (الوالي، فاطمة (2022)، ص 130، 131).

كذلك، تظهر الأسباب الديموغرافية والاجتماعية كعوامل داخلية مؤثرة، مثل ارتفاع معدل الإعالة (بن ناصر، عيسى (2003)، ص 202) وعدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية، وقلة الخدمات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم والسكن والتدريب المهني، والأمية، والتمييز ضد المرأة، والعزلة الاجتماعية، وانعدام الاستقرار الاجتماعي، واستمرار دوامة الفقر

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

والتهميش الاجتماعي. من جهة أخرى، لا يمكن إغفال الأبعاد الخارجية للفقر، إذ تلعب عوامل مثل ضعف الدعم من المنظمات الإقليمية، وبرامج الإصلاح الهيكلي التي تمولها المؤسسات الدولية، وأعباء الديون، والنزاعات المسلحة، وتدهور شروط التبادل التجاري، وعولمة الأسواق، دورا كبيرا في تعميق هذه الظاهرة. كما أن غياب أو عدم ملائمة الدعم الدولي الموجه لمكافحة الفقر (عريس، مختار (2014)، ص 280، 281) يفاقم من حدة هذه الأزمة، مما يعكس ارتباطاً وثيقاً بين العوامل المحلية والدولية في إنتاج واستدامة الفقر داخل المجتمعات النامية.

5_ خصائص ظاهرة الفقر في الجزائر:

تعد ظاهرة الفقر في الجزائر من القضايا البارزة التي تعيق التقدم والتطور، حيث قامت (LSMS Living Standard Measurement Survey مسح قياس مستوى المعيشة) بعمل تحقيق من أجل معرفة خصائص الفقر في المجتمع الجزائري، وقد شمل التحقيق عينة ضمت 5080 أسرة من الريف والمدن، واستخدمت عدة مؤشرات في ذلك وهي: السن، مقر السكن، مقدار الثروة، المستوى الصحي، شروط المستوى المعيشي وشروط السكن، وقد خلصت أن الفقراء في الجزائر يشتركون بعدة خصائص نذكر منها:

وتتميز بعدة خصائص، من أبرزها:

➤ **مركز الفقراء:** تعد المناطق الريفية أكثر المناطق انتشارا للفقر، وبالأخص المناطق المعزولة التي تتميز بضعف الاستثمار أو أغلب الأحيان انعدامه، مما يجعل فرص العمل قليلة، وتقتصر على الرعي والزراعة، ففي هذه الفترة كان ارتفاع عمق الفقر في المناطق الريفية مرتفع عنه في المناطق الحضرية، كذلك بالنسبة لشدة الفقر وذلك راجع لارتفاع نسبة الأمية في المناطق الريفية، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الأمية ونقص البرامج التنموية الموجهة لهذه المناطق، بالإضافة إلى اعتماد السكان على الزراعة التقليدية كمصدر رئيسي للدخل.

➤ **الوضعية المالية:** لاشك أن الوضعية المالية للفقراء متدنية بسبب ضعف مداخيلهم وارتفاع نسب البطالة وقلة الإنتاج خاصة في المناطق المنعزلة، الجبلية والصحراوية. ووجد أن دخل الأسرة السنوي للأشخاص العاملين بشكل مؤقت قدر ب 117900 دج بينما قدر الدخل السنوي للموظفين ب 443272.73 دج (عوام، نسرين (2019)، ص 115)، و في الجزائر لم يكن النمو ماليا للفقراء في الثمانينيات و التسعينيات فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي، وابتداء من الألفية الثالثة و حسب دليل جيني تراجعت اللامساواة في الجزائر من خلال تغير مؤشر جيني و الذي انتقل من 35.7% سنة 1995 إلى 31.8% سنة 2005، مما يدل على ارتفاع الحصة التي حصل عليها الفقراء و بدوره هذا يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر .

➤ **توزيع النفقات على الاستهلاك:** تتوزع نفقات الاستهلاك على شكل 41.8% تخص شراء نفقات منتجات غير غذائية، و تنقسم إلى نفقات السكن والتي تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 23.6%، ثم تأتي نفقات النقل و الاتصال بنسبة 16.45%، بعدها نفقات الصحة بنسبة 15.9%، بينما تشمل النفقات الغذائية والتي تمثل 58.22% من الميزانية الكلية، وشكلت الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 25.46%، الحليب ومشتقاته بنسبة 13.68% واللحوم بنسبة 10.12%، بينما تمثل الفواكه 6.44% والخضر الطازجة بنسبة 5.1%

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

- **المستوى التعليمي لأرباب الأسر :** يتميز الآباء في الأسر الفقيرة بمستوى تعليمي متدني ، و في أغلبهم أميين، و قد يساهم ذلك في انتقال الأمية من الآباء إلى الأبناء بسهولة ، أي انتقالها من جيل إلى آخر .
- **صنف العمل:** يتصف أغلب العمل والأنشطة التي تمارسها الأسر الفقيرة بأنها أنشطة يدوية وموسمية .
- **السكن :** يقطن الفقراء سكنات تفتقر لأدنى الشروط الصحية من المياه الصالحة للشرب ، و الصرف الصحي و الكهرباء ، و نجد هذه السكنات في الأرياف و المناطق المحيطة بالمدن ، و وجد التحقيق أنه من بين 549 أسرة فقيرة أكثر من 50% تشغل بيوتا تقليدية (عوام ، نسرين (2019)، ص 116) .
- **مصادر المياه :** سكنات الفقراء تفتقر إلى شبكات المياه المؤمن ، و تعد الآبار (غير الآمنة) و الينابيع و الأودية مصادر يلجأ إليها الفقراء للتزود بالمياه .
- **مصادر الطاقة و الإنارة و الصرف الصحي :** يلجأ الفقراء للحصول على الطاقة من الفحم و الحطب و قارورات الغاز ، أما بالنسبة إلى الكهرباء فالقليل ممن يحصل عليها دون عداد ، كما يستخدمون الشموع للإنارة ، و بالنسبة للصرف الصحي المحسن فهو ينعهد في سكناتهم (عوام ، نسرين (2019)، ص 117).
- **ارتفاع نسب الفقر عبر مختلف الفئات :** لا يقتصر الفقر على العاطلين عن العمل، بل يمتد ليشمل العاملين ذوي الأجور الثابتة والحرفيين، مما يشير إلى انتشار الظاهرة بين مختلف شرائح المجتمع.
- **العلاقة بين الفقر والمستوى التعليمي :** يرتبط الفقر عكسيا بالمستوى التعليمي فكلما ارتفع مستوى التعليم، انخفضت نسبة الفقر. وتُظهر الدراسات أن الفقر يكاد يكون منعزلاً بين الحاصلين على تعليم عالٍ، بينما ترتفع نسبته بين ذوي التعليم الابتدائي أو من دون تعليم، رغم الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة .
- **التباينات الإقليمية في معدلات الفقر :** تظهر الخرائط الاجتماعية والاقتصادية تباينات واضحة في معدلات الفقر بين المناطق الجزائرية، حيث تصل النسبة إلى أعلى مستوياتها في الهضاب الوسطى والجنوب الشرقي .
- **زيادة عدد الأفراد داخل الأسرة الواحدة :** يرتبط ارتفاع معدلات الفقر بزيادة عدد أفراد الأسرة فالعائلات الصغيرة المكونة من فردين تتمتع بمستوى معيشي أفضل مقارنةً بالعائلات الكبيرة التي يتجاوز عدد أفرادها ستة أشخاص، وهي الغالبية في الجزائر (زيمان، كريم (2022)، ص 758) .

6_واقع ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري:

يُعد الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية، ويُنظر إليه كقضية عالمية وتحدي رئيسي في الدول العربية، من بينها الجزائر، رغم الالتزامات العربية بالقضاء عليه في إطار أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030 (أبو إسماعيل، خالد، (2017)، ص 18). وقد تفاقم الفقر في الجزائر منذ أواخر القرن العشرين نتيجة الصدمات الاقتصادية، خاصة تراجع أسعار النفط، مما أضعف القدرة الشرائية وأثر سلباً في الاقتصاد الوطني (قورين، حاج قويدر، (2014)، ص 17). كما زادت أزمة انخفاض أسعار البترول منذ 2014 من حدة الاختلالات الاقتصادية، وأسهمت في انتشار الفقر المدقع وارتفاع الأسعار وتراجع الدعم الحكومي، مع ثبات مداخيل الفئات المتوسطة (زوج، سامية، (2019)، ص 70). وأدت هذه الأوضاع إلى توسع العمل غير الرسمي وعمالة المُضَر، وارتفاع

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

التسرب المدرسي والأمية والتسول، إضافة إلى تفاقم الفقر بسبب سياسات الخصخصة وتسريح أعداد كبيرة من العمال (قورين، حاج قويدر، (2014)، ص 19). ورغم اعتماد الجزائر لبرامج وسياسات لمكافحة الفقر، لا تزال نتائجها محدودة، مع تسجيل بعض التحسن النسبي في أوضاع الفئات المهمشة (السوفي، أم الخير، (2020)، ص 116).

ثالثا: الإطار النظري للانحراف

1/ مفهوم الانحراف:

وفي علم الاجتماع، ينظر إلى الانحراف على أنه عدم الامتثال للمعايير والقيم الاجتماعية، وهو ظاهرة إنسانية عامة تتجلى في سلوكيات تخرج عن الضوابط السلوكية والأخلاقية للجماعة، وقد تعد سلوكا ممهدا للجروح، مع التأكيد على أن كل جريمة انحراف، وليس كل انحراف جريمة بالمعنى القانوني (عاطف، غيث(1979)، ص 127؛ جعفر، علي محمد(1984)، ص 19؛ العموش ولعليما (2011)، ص 257). يعرف الانحراف في الشريعة الإسلامية بأنه الخروج عن منهج الوسطية والاستقامة، وذلك بفعل ما نهى الله عنه أو ترك ما أمر به، وهو ما يُعد مخالفة لقواعد السلوك الشرعي التي يضعها المجتمع لأفراده (عبد الخالق(2001)، ص 12؛ رشاد أحمد وعبد اللطيف(2007)، ص 19). أما من منظور علم النفس، وخاصة مدرسة التحليل النفسي، فيفسر الانحراف بأنه نتيجة لعدم التوازن بين الرغبات والقيم الاجتماعية، حيث يميز بين السلوك السوي الذي يحقق التوازن والقبول الاجتماعي، والسلوك المرضي الذي يحدث اضطرابا في شخصية الفرد ويؤدي إلى رفض المجتمع له (نسيمة(2019)، ص 15).

2/ أسباب وعوامل الانحراف:

تشير الأدبيات إلى أن الانحراف والسلوك الإجرامي ينتجان عن تفاعل معقد بين عوامل فردية وبيئية واقتصادية، ولا يمكن إرجاعهما إلى سبب واحد فقط. فمن حيث العوامل الفردية، دار جدل حول دور الوراثة؛ إذ يرى لومبروزو أن الاستعداد الإجرامي قد يكون فطريا، في حين يؤكد اتجاه آخر أولوية العوامل البيئية، ويخلص الرأي الوسيط إلى أن الوراثة تنقل الاستعداد لا السلوك ذاته (السيد، رمضان (2002)، ص 64-65). كما تشمل العوامل الفردية التكوين العضوي والنفسي والعقلي، التي قد تضعف قدرة الفرد على التكيف السوي وتزيد قابلية الانحراف عند توفر ظروف خارجية مساعدة. أما العوامل البيئية، فتُعد الأسرة أبرزها، لكونها الإطار الأول لتنشئة الطفل وتكوين شخصيته، حيث يترك الإهمال أو القسوة أو التفكك الأسري آثارا سلبية تزيد من احتمالات الانحراف (البقلي، (2006)، ص 94؛ جعفر علي محمد، (1996، ص 60). كما تُعد التربية الخاطئة، وضعف المستوى القيمي والأخلاقي، وسوء العلاقة بين الوالدين والطفل، من العوامل الأساسية المهيئة لسوء التكيف والانحراف (مصباح، (2003)، ص 147؛ السيد، رمضان (2002)، ص 90؛ عبد الخالق(2001)، ص 69). ويزداد الأمر تعقيدا بوجود الفقر، والبيوت المحطمة، والقسوة والنبد، حيث يُعد الفقر عاملا غير

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرقية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

مباشر يدفع الأطفال إلى ترك الدراسة والانخراط في سلوكيات منحرفة، خاصة الجرائم الموجهة ضد الممتلكات (سلامة غباري (1998)، ص 224؛ السيد، رمضان (2002)، ص 97-98).

وتبرز البيئة الحضرية كعامل مهم، إذ تُظهر الدراسات أن الجنوح والانحراف يزدادان في المدن الكبرى مقارنة بالمناطق الريفية، بسبب تعقد الحياة، والصراع الثقافي، وضعف الروابط الاجتماعية والضبط الاجتماعي (أحمد، رشوان وحسن، عبد الحميد (1995)، ص 166). وقد أكدت دراسات ميدانية، مثل دراسة شو في شيكاغو، ودراسة ريذوح وزملائه في الجزائر، الطابع الحضري لمشكلة الجنوح (عبد اللطيف أحمد (2003)، ص 32).

كما تسهم المدرسة: في الانحراف عندما تفشل في أداء دورها التربوي نتيجة ضعف المعلم أو صرامة النظام (السيد رمضان (2002)، ص 101). وتعد جماعة الرفاق عاملا مؤثرا، خاصة عندما تحل محل الأسرة والمدرسة، حيث تنشأ الجماعات المنحرفة بفعل عوامل طرد من المؤسسات الرسمية وعوامل جذب تتمثل في اللذة والمتعة وحرية السلوك (عبد الخالق (2001)، ص 84-85؛ أحمد رشوان وحسن عبد الحميد (1995)، ص 166).

أما العوامل الاقتصادية، فتتجلى في تأثير الفقر، والكساد، والبطالة، حيث ترتفع معدلات الانحراف خلال الأزمات الاقتصادية، وتزداد الجرائم ضد الممتلكات، خاصة في المدن التي تنتشر فيها فئات الأطفال المشردين والبؤساء (عبد الخالق (2001)، ص 106-100؛ (محمد العيسوي (2001)، ص 34)؛ (جعفر علي محمد (1996)، ص 97). وقد أكدت دراسات عديدة أن الحرمان الناتج عن انخفاض الدخل يولد الإحباط، مما يدفع إلى مختلف السلوكيات الإجرامية والمنحرفة (محمد شقير زينب (2001)، ص 341).

وخلاصة القول، إن الانحراف ظاهرة مركبة ناتجة عن تفاعل الوراثة والبيئة والاقتصاد، ويُعد الفقر العامل المشترك الأبرز الذي يتقاطع مع باقي العوامل، خاصة في المدن الكبرى، حيث يضعف التماسك الأسري والضبط الاجتماعي، فتتسع فرص الانحراف والجريمة.

3/ واقع ظاهرة الانحراف والجريمة في المجتمع الجزائري:

في المجتمع الجزائري المعاصر، و بعد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحادة التي واجهتها الجزائر في العشرية الماضية ، فقد أدى ذلك إلى انتشار مجموعة من المظاهر السلوكية الانحرافية، من أهمها ظهور و انتشار ظاهرة العنف الاجتماعي و السياسي ، و الرشوة و الانحرافات الأخلاقية و غيرها من السلوكيات الانحرافية ، التي أدخلت البلاد في دوامة من الفوضى و عدم الاستقرار وجرفت معها أطفال مراهقين لم يدركوا بعد نواتج أفعالهم أو الهدف من قيامهم بها ، حيث نجدهم يتاجرون بالمخدرات و يمارسون أعمال العنف داخل أسرهم أوفي المدارس ، أو في أماكن أخرى ، و كل هذا قد يرجع لافتقادهم للضوابط و القيم الاجتماعية ، و لانعدام الرقابة الأسرية والاجتماعية و عدم متابعتهم نفسيا و اجتماعيا التي تردعهم و تحول دون تفكيرهم للقيام بتلك الأفعال (زرارقة، فيروز (د،ت،ص 296). للجريمة أوجه متعددة ويمكن تقسيم الجرائم من أكثر من منظور فمنها ما يضر العقل ومنها ما يضر البدن والنفس و الدين و العرض (طلعت، إبراهيم (2009)، ص 162، 161)،

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

في نفس السياق، يعد الفقر عاملاً محورياً في تفسير الظواهر الإجرامية، إذ يجمع بين كونه سبباً ونتيجة للاضطرابات الاجتماعية، وقد ارتبط تاريخياً باندلاع الثورات والجريمة كما أشار إليه كل من أرسطو والتراث الإسلامي وتؤكد المؤشرات الاجتماعية لسنة 2005 هذا الدور، حيث تزايدت التوترات الاجتماعية والاحتجاجات للمطالبة بتحسين الأجور وظروف المعيشة، بالتوازي مع ارتفاع معدل البطالة بنسبة 15.38% نتيجة تفكيك مؤسسات عمومية وتراجع الاستثمار. وقد أدى تحرير الأسعار إلى مزيد من التدهور في مستوى المعيشة، ورغم تدخل الدولة عبر آليات الشبكة الاجتماعية، فإن الفقر استمر في التفاقم، مما ساهم في تعميق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2005)).

إن واقع الانحراف في المجتمع الجزائري يعكس تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة، خاصة في ظل التفاوتات الجهوية والضغطات الحياتية اليومية. وتبرز فئات الشباب والمراهقين كأكثر الفئات عرضة للسلوكيات المنحرفة، ما يجعل من معالجة الانحراف تحدياً مجتمعياً يتطلب تدخلاً تربوياً ومؤسسياً متكاملًا.

رابعاً: تحليل العلاقة بين الفقر والجريمة:

1/ الأطر النظرية لتفسير العلاقة بين الفقر والانحراف السلوكي: تناولت العديد من الأبحاث والدراسات العلاقة بين الفقر والانحراف، وفسرتها وفق اتجاهات نظرية متعددة، أبرزها:

الاتجاه الاقتصادي:

يربط هذا الاتجاه بين الانحراف والفقر بوصفه سبباً رئيسياً له، إذ يرى أن العوز المادي يولد شعوراً بالحرمان والعجز، ويدفع الأفراد إلى ارتكاب أفعال إجرامية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، كالتسول والاحتيال، فالفقر من هذا المنظور لا ينتج الجريمة مباشرة، بل يهيئ لها الظروف المناسبة ويسهم في زعزعة استقرار الأسرة، مما يفاقم من حالات الانحراف خاصة عند الأطفال.

الاتجاه الاجتماعي:

يربط هذا الاتجاه الفقر بالانحراف من خلال تأثيره على العلاقات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي، حيث يرى أن الأفراد الذين يعيشون في بيئات فقيرة يفتقدون لوسائل الضبط الاجتماعي الفعالة، ما يجعلهم أكثر عرضة لتبني سلوكيات منحرفة. كما أن ضعف فرص التعليم والتشغيل يزيد من حالة الإقصاء الاجتماعي.

الاتجاه النفسي:

يركز على الأثر النفسي للفقر باعتباره عاملاً مسبباً لاضطرابات سلوكية تؤدي إلى الانحراف. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة تخلق شعوراً بالإحباط والحرمان، مما يدفع الأفراد إلى التعبير عن ذلك بالسلوك العدواني أو التمرد. كما أن الحرمان المبكر من الحاجات الأساسية قد يؤدي إلى تشوهات في بناء الشخصية وتكوينها النفسي (سعاد، طبعة (2016)، ص ص 90، 91، 92).

يجمع معظم الباحثين على أن الفقر لا يُعد سبباً وحيداً للانحراف، لكنه يمثل عاملاً مهماً يساهم في خلق بيئة

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

خصبة لظهور السلوكيات المنحرفة، خاصة إذا تزامن مع غياب مؤسسات الضبط الاجتماعي، وضعف التربية الأسرية، والحرمان من فرص التعليم والعمل.

2_ علاقة الفقر بالجريمة:

لقد حظيت الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما مسألة عدم المساواة، باهتمام بالغ من طرف المفكرين والعلماء الاجتماعيين، حيث أُرجع إليها كثير من مظاهر الاضطراب الاجتماعي والانحراف، وعلى رأسها الجريمة. وقد بينت عدة دراسات أن الاختلالات الاقتصادية تُعد من الأسباب الجوهرية لتزايد معدلات الجريمة، حتى في المجتمعات المتقدمة كأمریکا. ففي هذا السياق، أشار "روبرت وودسن" R. Wodson إلى أن ارتفاع معدلات الجريمة غالباً ما يقترن بضعف البنية الاقتصادية، المتمثلة في غياب المشاريع الحيوية، انتشار البطالة، وتدهور الخدمات العامة. ومن جانبه أكد جيفري "Ray Jefferey" أهمية المنظور الاقتصادي في فهم الظاهرة، معتبراً أن التحليل الاقتصادي للجريمة يشكل مدخلاً أساسياً للسيطرة عليها. ويُعد الفقر من أبرز العوامل المرتبطة بالجريمة، وقد اتفقت على ذلك مواقف كل من الفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين قديماً وحديثاً؛ فـ"سقراط" اعتبر الفقر أباً للثورة والجريمة، بينما رأى "كلارك" أن جرائم الفقراء تنبع من مشاعر السخط اتجاه الأغنياء، وسعيهم لتجاوز واقعهم الاقتصادي القاسي. (ضو، نصر (2017)، ص188).

وتؤكد الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع الجنائي وجود علاقة سببية قوية بين الفقر والجريمة، حيث يؤدي الحرمان الاقتصادي، وسوء التغذية، وانعدام الرعاية الاجتماعية، إلى تكوين مواقف تمرد ومعارضة للمجتمع. وعلى المستوى الفردي، خصوصاً لدى فئة المراهقين.... فإن الإحباط سرعان ما يتحول إلى عنف موجه نحو الآخرين الذين يراهم سبباً في فقره أو عجزه. كما بين محمد الحسن (2008) أن هذا العنف يعكس رد فعل على الحرمان وليس بالضرورة ميولاً إجرامية ذاتية (محمد الحسن إحسان (2008)، ص219).

ووفقاً لما سبق نقول أن قراءة العلاقة بين الفقر والجريمة في الجزائر يعد ضرورة لفهم هذه الظاهرة، خاصة إذا اعتبرنا الفقر متغيراً مستقلاً يؤثر على السلوك الإجرامي.

3_ علاقة الفقر بالبطالة والاجرام:

وهي الظاهرة التي تمس الشباب على اختلاف مستوياتهم التعليمية، وبالرغم من أنه ليس من الضروري أن تكون البطالة السبب الوحيد للجريمة، إلا أنها تعتبر عاملاً مهماً يمكن أن يؤدي إلى زيادة مستويات الجريمة في المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري، حيث نجد أن أكثر من نصف مرتكبي الجريمة خلال سنة بطل، عندما يواجه الأفراد صعوبة في الحصول على فرص عمل مناسبة ومستدامة، قد يجدون أنفسهم في وضع اقتصادي صعب، وقد يتجهون نحو الجريمة كسبيل لكسب المال أو تلبية احتياجاتهم الأساسية، لهذا يلجؤون إلى ارتكاب مختلف الأنماط الاجرامية كالسرقة، الاحتيال، تجارة المخدرات إلخ، يمكننا القول أن البطالة عدو الجريمة (عماري، سالم. (2024)، ص 15)

4_ البناءات العشوائية والجريمة:

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرفة المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	---	-----------------------------------	-----------------

يعتبر مشكل السكن من المشاكل الناتجة عن النمو الديموغرافي المتزايد والذي لا يقابل اقتصاديا أو اجتماعيا بمشاريع سكنية جديدة تلائم هذه الزيادة، كما أن عدم صلاحية السكن صحياً وضيق مساحته يؤثران سلباً على الحالة النفسية والاجتماعية للأفراد، خاصة الأطفال، بحرمانهم من حاجاتهم الأساسية كالدراسة واللعب والراحة (زرارة، فيروز، 2005، ص 313). ويؤدي الاكتظاظ في المناطق العشوائية إلى فقدان الخصوصية والاستقلالية، وانتشار الإحباط والعدوانية، واضطراب العلاقات الأسرية والاجتماعية، مما يسهم في تكوين شخصيات غير سوية ويجعل الأفراد أكثر عرضة للتهميش والانحراف وتهيئة بيئة مواتية للجريمة (عطية، محمد (2009)، ص 92).

5_ علاقة الفقر بتشرد وانحراف الأطفال:

فمن خلال ملاحظتنا للواقع المعاش والأحياء الشعبية التي زرناها، والتي تظهر ارتباط مظاهر الفقر بسلوكيات منحرفة وانتشار واضح للإهمال الأسري، مثل غياب الرقابة والردع، وضعف التوجيه التربوي. ولا يُعزى ذلك فقط إلى غياب الموارد المالية، بل إلى تفشي مشاعر الإحباط وفقدان الأمل، وشعور متزايد بعدم الإنصاف والتمييز الاجتماعي، حيث يُعبر العديد من الأفراد عن الفقر بوصفه تجربة حرمان وإقصاء من الحقوق الأساسية، لا مجرد غياب المال، ما يجعل من الانحراف في هذه الحالات ردة فعل اضطرابية و تمردا اجتماعيا، أكثر منه خيارا إراديا.

وما يدعم ما وجدناه ميدانيا، هو ما كشفته دراسة حديثة أجراها مخبر الوقاية بجامعة الجزائر2، عُرضت خلال مؤتمر "الأسرة والتربية بين التواصل والقطيعة"، عن تراجع القيم الاجتماعية والأخلاقية داخل الأسرة الجزائرية، نتيجة تخلي بعض الأطراف، وعلى رأسها الأسرة، عن أدوارها التربوية والتوجيهية. وأرجعت الدراسة هذا التراجع بدرجة كبيرة إلى الفقر، الذي أصبح من أبرز العوامل المؤثرة في انحراف الأطفال وتشردهم، حيث ترجع نسبة 80% من حالات الانحراف الطفولي إلى التفكك الأسري، والحرمان، والوضع الاقتصادي المتدهور. وتدعم هذه النتائج إحصائيات الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي، التي تُبرز تزايد معدلات الجنح المرتكبة من طرف أطفال الشوارع، حيث تمثلت أبرزها في السرقة (56%)، والتشرد (16.5%)، والتسول (13.9%)، والعنف (2.5%)، والجنوح (9.2%)، وهي مؤشرات تعكس خطورة الظاهرة وأثرها على النسيج الاجتماعي، لا سيما على فئة يُفترض أنها تشكل نواة الجيل القادم. (تقرير صندوق النقد الدولي (2013).

6_ الفقر وتعاطي المخدرات:

وفي ضوء العلاقة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، التي تسعى النظم الاجتماعية فيها بكل الإمكانيات المتاحة لها إلى تلبية الحاجات الأساسية الإنسانية كالحماية والعمل والتملك. في مقابل ذلك لاتزال رتبة الحياة والفقر المستمر يشكّلان بيئة محفزة للتعاطي، حيث تشير المعطيات الاجتماعية إلى وجود علاقة وثيقة بين الوضع الاقتصادي المتدهور وانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات، التي تدفع خصوصاً الشباب إلى اللجوء إليها ، تدخل للجزائر من البلد الجار ، وأحيانا كثيرة تمرّ بطرق مختلفة وبأطنان كبيرة عن طريق بلدان أخرى لأن الحدود غلقتها الجزائر معها، من خلال مروجيها الذين تدفع لهم أثمان باهضة كلما كان بيعها موسع للشباب والمراهقين وحتى الأطفال في كل مكان، ولولا تحكم الجيش في الحدود لكانت الكارثة أكبر مما نتوقع على الشباب مستقبل يكون فيه الشاب سجين المخدرات ضائع

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

لا عمل، لا سكن، لا تكوين أسرة، على عكس ما تصوره الشباب قبل تناوله للمخدرات أنه النجاة من فقره ومشاكله الأسرية، والبطالة، يجلب له السعادة بدلا من فقدان الأمل.

تغير الأنظمة السياسية والتحولات الاقتصادية وعلاقتها بالفقر وانتشار المشاكل والآفات الاجتماعية:

عرف المجتمع الجزائري عدة تحولات عميقة منذ السبعينات بعد وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين ليومنا هذا 2025، من تبني الدولة "من الستينات إلى نهاية السبعينات" سياسية الحزب الواحد "جبهة التحرير الوطني" وخيار سياسي "الاشتراكية"، دعم هذا النظام الأجور من الخزينة العمومية ومكن المواطنين من المحافظة على قدرتهم الشرائية رغم ضعف الإنتاجية، لكن هذا النمط أدى إلى تراكم الديون التي بلغت في عام 1975 نحو 6.83 مليار دينار جزائري، ما أدى إلى تدهور الإنتاجية وتفاقم العجز المالي، ثم من نهاية الثمانينات ليومنا هذا تبنت الدولة خيارا سياسيا آخر يسمى "باعتقاد السوق" وقررت توسيع الديمقراطية وفتح باب التعددية الحزبية مع إبقاء حزب جبهة التحرير، كانت تحمل إيديولوجيات مختلفة في الطرح والأهداف لترقية وتطور المجتمع، لكن في هذه الفترة ازدادت حدة الازمة الاقتصادية التي كانت بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور قيمة الدينار، مع ارتفاع المديونية إلى 24.601 مليار دولار سنة 1987، مما أثر على المشاريع التنموية، وأدى إلى تهديد الأمن الغذائي والاجتماعي. ومن نتائجها ارتفاع معدلات العنف الحضري ما دفع بالدولة إلى تهدئة الظروف الأمنية واستتباب الأمن والهدوء فكانت مجهودات كبيرة من قبلها للقضاء على الفتنة من أيادي خارجية وداخلية استغلت كادت أن تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية بتبرير اجتماعي وغلاء المعيشة، لكن في نفس الوقت فقدان هذا الأمن يعتبر أحد مظاهر الفقر والانحراف. فبعدما كنا نلاحظ ثلاث طبقات في المجتمع (الطبقة الغنية والمتوسطة والفقيرة)، فإن الطبقة المتوسطة أصبحت مع الفقيرة وبالتالي أصبحت هناك طبقتين فقط وهو ما يجعل الدولة ترفع التحديات..

ساهمت الأزمة الاقتصادية وما بعدها في مراحل أخرى إلى انتشار البطالة بين الشباب، بما فيهم الجامعيون، مما أفقد الشهادة دورها في تحسين الوضع الاجتماعي، وأسهم في تأجيل الزواج وظهور مشاعر القلق والاغتراب. وقد ساعدت هذه الظروف على اتساع مظاهر الانحراف، مثل العلاقات غير الشرعية المرتبطة أحيانا بتعاطي المخدرات. وهناك الكثير من الأمثلة الواقعية في مجتمعنا التي تعبر عن هذه المشكلات، وتؤكد أن التهميش الاقتصادي والاجتماعي، مثل البطالة وغياب السكن والأمل في تكوين أسرة، يدفع بعض الشباب إلى الانحراف. فالإقصاء المتكرر، خاصة في ظل مقارنة أنفسهم بمظاهر الترف لدى أقاربهم، يولد شعورا بالنقص والعجز، ما قد يؤدي إلى سلوكيات منحرفة كوسيلة للتعبير عن الاستياء وليس بدافع الإجرام، فجرائم العنف من بين أكثر الجرائم ارتكابا في ولاية الجزائر العاصمة، يعود إلى استهلاك المخدرات (أو ما يسمى بالمؤثرات العقلية) وعلى العموم تكثر أكثر في المناطق الحضرية. (عماري، سالم (2024).، ص 15). وباعتبارها أيضا أماكن واسعة وكثيفة السكان لا يعرفون فيه الأشخاص الوافدين بعضهم البعض (المستهلكين والمروجين) على عكس مناطقهم الأصلية عبر التراب الجزائري.

7_ تأثير الفقر على العلاقات الأسرية :

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 – 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

يؤثر الفقر بعمق في بنية الأسرة وعلاقاتها الداخلية، إذ يؤدي إلى تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، ويعجزها عن تلبية الاحتياجات الأساسية كالصحة والغذاء، مما ينعكس في انتشار الأمراض وسوء التغذية وارتفاع الوفيات، خاصة بين الأطفال. ورغم أن الفقر لا يُعد سبباً مباشراً أو وحيداً للانحراف، فإنه يشكل بيئة حاضنة لعوامل أخرى كالتفكك الأسري، وضعف التوجيه التربوي، والشعور بالتهميش، بما يهدد اندماج الفرد داخل المجتمع (زرارة، فيروز، 2005، ص 120، 321). وتؤكد دراسة طرفية الهوجة (2025) حول الإهمال الأسري وانحراف الأحداث أن الفقر وتدني الدخل عاملان أساسيان في دفع الأحداث نحو السلوك المنحرف، حيث أظهرت النتائج انخفاض مداخيل الأسر، وكبر حجمها، وضعف الرقابة الأسرية، ورداءة السكن وافتقاره للمرافق الصحية، إضافة إلى حرمان الأحداث من متطلبات الحياة الأساسية، ما يجعل الإهمال الأسري الناتج عن الفقر والبطالة وسوء الظروف المعيشية من العوامل الحاسمة المؤدية إلى الانحراف والسلوك الإجرامي. (طرفية، الهوجة (2025)، ص ص 168، 169، 180).

8_العوامل البيئية و الجريمة :

تُبرز التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري وجود فئات واسعة تعاني من الفقر والتهميش، سواء في المناطق الريفية والمعزولة أو داخل المدن، خاصة في الأحياء الشعبية والمهمشة. وترتبط هذه الأوضاع بظروف اجتماعية واقتصادية صعبة، مثل التفكك الأسري، تأثير رفقاء السوء، غلاء المعيشة، ضعف القدرة الشرائية، والعجز عن تحمل تكاليف التعليم والصحة والسكن، مما يدفع بعض الأفراد إلى اللجوء لوسائل غير مشروعة لكسب المال، وينتهي بهم الأمر إلى الانخراط في الجريمة. (عماري، سالم (2024)، ص 15).

خامسا: آليات عملية استراتيجية لتحقيق تنمية مستدامة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية

والأمنية والرقمي لرفع التحديات أو الإكراهات الدولية والمجتمعية (الوطنية) لعلاقة الفقر والانحراف

والاجرام

تعتبر التنمية المستدامة من المفاهيم الأساسية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية. مع ما رصدناه من واقع للأسر والأفراد في مراحل صعبة مرت بها الجزائر، والتي وجدت نفسها لوحدها لرفع التحديات وحل الازمات الكبرى المختلفة في السنوات الأخيرة منذ نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا، سواء بسبب: الأزمة الاقتصادية وعدم استقرار سعر البترول، والديون وضغوطات وتعليمات المنظمات الدولية صندوق النقد الدولي، لغلق المصانع، وتسريح العمال، وانعكاس ذلك على الظروف الاجتماعية والمعيشية، لمجموعات كبيرة من الأسر في مناطق مختلفة، أو في الأحداث الأليمة التي تميزت بانتشار الإرهاب والعشيرة السوداء، وما نتج عنه من تقتيل وتعذيب ومجازر للأطفال والنساء والشباب الذي مس كل الفئات وكل المهن وكل المستويات التعليمية، فكانت أسر بدون مأوى وعنف واعتقالات وتفكك أسري وتدهور الثقة بين الناس....بالإضافة لعوامل أخرى خارجية من محاولة نشر المخدرات في كل مكان بعدما كانت منطقة عبور أصبحت منطقة استهلاك وترويج وما انجر منها ولا يزال الانحراف والاجرام

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

والتفكك الأسري. وتدهور الظروف الاقتصادية والقدرة الشرائية للمواطن مما تزايد الفقر في بعض المداشر والمناطق النائية التي تحتاج إلى مساعدات مالية ومسح الديون من صندوق النقد الدولي مثلما تفعل مع بلدان أخرى عن طريق هيئاته الإقليمية لإخراج دولة أو دول معينة من بعض الأزمات.

ضف إلى ذلك ضعف العملة الجزائرية مقارنة بعملات أخرى لتلبية الحاجيات الضرورية في المجتمع أو خارج المجتمع ، رغم أن الدولة تتكفل بجزء معتبر من تسديد سعر المواد الأساسية للتغذية المستوردة من الخارج، وهو ما صاحبه من حلول أخرى من الدولة كبناء السكنات وتقديم منح للشباب البطال الذي ارتفعت نسبته... ، ونظرا لعدة ظروف أخرى كالثورة التكنولوجية العالمية والرقمنة والانحراف والاجرام وما أفرزته أيضا من ثورة في تغيير سلوك الأفراد ولجوئهم إلى الانحراف والاجرام والتهديد والعنف والاعتداءات اللفظية ومن ثم الجسدية، للأسرة واقتناء الأموال المشبوهة ولتزوير... في ظل غياب الرقابة الأسرية لانشغالها في الجري اليومي لسد الحاجيات الضرورية لأفرادها، بينما كانت هناك رقابة أمنية وحتى تكون فعالة أكثر يجب أن تكون الأسرة متكاملة معها للحد من هذه الآفات الاجتماعية.

من جهة أخرى وفي ظل التغيرات الجيوسياسية والصراعات والحروب، والتطور التكنولوجي والرقمنة والذكاء الاصطناعي والإعلامي والتنافس بين الدول أو الكيانات الجغرافية على النفوذ، السيطرة، والاستغلال وتوسيع مكان سيطرتها على الموارد الطبيعية، التي بعوامل سوسيو-اقتصادية (اجتماعية واقتصادية)، ثقافية، وعسكرية. فالهدف كله إمتلاك مصادر الطاقة والصناعة والماء لتكون في مصاف تقدم الدول من تبادلها التجاري والتكنولوجي ، ودول أخرى تستعمل طرق غير إنسانية للإضرار بصحة وأمن وقيم مؤسسات مجتمعات معينة وإغراقها في الديون، والتآمر عليها من خلال تزوير حقائقها التاريخية والثقافية والجغرافية، وتشجيع انتشار المخدرات والاتجار بها في كل الأوساط، لغرقه في الفقر والفساد والانحراف والاجرام وزعزعة الأمن الأسري والمجتمعي، خاصة استهداف فئة الشباب من الجنسين التي تعتبر القوة الفعالة لنهوض المجتمع من جهة، دول أخرى تشعل الفتن والنعرات والصراعات بين لغة وأخرى أو بين لغة ولهجات معينة و أو بين هويات وثقافات فرعية موحدة تكون ثقافة المجتمع الواحد لتقسيمها لتبدأ كدولة صغيرة دائمة الصراع بين الدولة الأم متحالفة مع الأيدي الخارجية التي تملك خططا مرحلية للانتقال من مرحلة لأخرى والسيطرة كليا على استخدمتها لتستخلف أرضها بهوية تلك الأيدي، صناعة النعرات والفتن والحروب الأهلية والدولية.

ضف إلى ذلك الصراعات الداخلية في تسيير مختلف مؤسسات المجتمع وتقلد المناصب الحساسة القاعدية والعليا، التي نجدها ترتبط بممارسات اجتماعية مثل المحسوبية والقرباة والجهوية والمال والرشوة، والطاعة والانبطاح حتى ولو كان على حساب الشرف والكرامة... بينما نجدها في كثير من الأحيان لا ترتبط على مقاييس ومعايير موضوعية واجتماعية مثل كاريزما المسؤول وقوة تمسكه بقيمه الوطنية والمبادئ الإنسانية (التي أصبحت شعارات فقط يستخدمونها للمحافظة على مناصبهم في كل الدول)، ولا يهتم هذا المنصب بوضع الأولوية لمن له كفاءة علمية متميزة تجمع بين خبرته العلمية النظرية والميدانية وتجعل منه مثال لتغيير الأوضاع والتنسيق مع قطاعات رسمية أخرى لتحقيق تنمية مستدامة ومصالحة فضلى لعامة الناس سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الدولي ، حتى يمكننا القول أن الرجل(المرأة) المناسب(ة) أصبح في المكان المناسب، لأن درايته

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

شاملة بالواقع الذي يعيش فيه، ويستطيع معرفة الكواليس الفردية والجماعية التي تقف حجر عثرة في تحقيق إنجاح مهامه في مؤسسة معينة او قطاع معين .

كل ذلك دفعنا للتركيز على الآليات العملية التي تحقق التنمية المستدامة في كل المجالات في المجتمع للحد من الفقر والانحراف والاجرام، التي تسهم تحقق استراتيجية متعددة الجوانب، مساهمة متواضعة منا من خلال اجتهادنا العلمي ذي الطابع السوسيولوجي. وسنكتفي بما سنقدمه لأن حجم المقال لا يسعنا فيه لتقديم كل التفاصيل، وفي ما يلي سنقدم الآليات العملية لتنمية مستدامة والحد من الفقر والانحراف والاجرام .

- الآليات العملية لتنمية مستدامة في كل المجالات والحد من الفقر والانحراف واجرام :

- على المستوى الدولي: التمكين

- وضع اتفاقيات للتعاون المستمر بين الدول العربية والغربية في مجالات حيوية لترقية كل شعوب العالم اجتماعيا واقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا وصحيا حتى لا تكون هناك بلدان فقيرة تعاني من أبسط الاحتياجات الضرورية. وأي دولة تقع في أزمة تتعاون معنا كل الدول لإخراجها من أزمتها.
- أولوية تشجيع استغلال الدول لثرواتها الخاصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم يكون التصدير لبلدان أخرى
- بذل كل الجهود لتغيير ثقافة التسلط والهيمنة والرعب لبلد عن آخر، بل غرس قيم السلم والأمن والتعايش العالمي الإنساني دون اعتداء أحد عن آخر حكومة وشعبا.
- على كل دولة مهما كانت عظمى أو عادية أن تبذل قصارى جهدها وبكل الوسائل في غرس ثقافة احترام الحدود الجغرافية واحترام خيارات الشعب لمنتخبهم لقادتهم، واحترام السيادة الوطنية لكل بلد، لأن إذا حدث العكس عمت الفوضى في العالم ولا يصبح أي بلد آمنا على هذه الكرة الأرضية، ما يؤخذ بالقوة يسترد بالقوة وقد يطول الزمن وتنتهك حقوق الأفراد وتسقط الضحايا من الطرفين والكل خاسر لأنه صراع لا ينتهي مهما كانت مبرراته.
- وضع استراتيجية عالمية تضم خبراء في الطب والقانون وعلم الاجتماع العائلي وعلم النفس وممثلين لحكومات الدول لوضع استراتيجية عالمية وآليات تجسدها في الواقع للحد من كل أشكال المخدرات وسبل الوقاية الاستباقية للأطفال والشباب وحيثات العلاج والمرافقة الاجتماعية للمختصين من علم الاجتماع وعلم العائلي وعلم النفس والأطباء وأسر المدمنين.
- وضع اتفاق دولي للتحكم في الانحراف والاجرام لما له من انعكاسات خطيرة على الأرواح والممتلكات واقتصاد كل دولة بتطوير وسائل تقنية ورقمية مشتركة.
- غرس ثقافة إحداث التكامل في تبادل السلع والمنتجات بين كل الدول فيما بينها دون احتكار دولة عن أخرى العرض، ولكن كل دولة لها الحق في العرض والطلب، والكل رابح رابح حتى تكون فرصة الجميع للطلب بأثمان معقولة لكل الفرد أو أسرة من الاستفادة من مختلف المنتجات الضرورية (غذائية، صحية ، تعليمية، رياضية، ترفيهية.....).

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

- تعاون المنظمات الدولية والإقليمية على ترسيخ قيم العدالة لمساعدة أي منطقة نائية في مختلف البلدان من ا
بتدعيمات مالية لإنشاء مشاريع استثمارية تخرج أسرهم من الفقر وسوء التغذية.

- على المستوى الوطني والمحلي:

✓ التمكين الاقتصادي للخروج من الفقر والانحراف على مستوى الأسر:

- توفير فرص التعليم الإلكتروني يمكن أن يوفر وصولاً أفضل إلى المعرفة، مما يساهم في تحسين الفرص الاقتصادية دعم المشاريع الصغيرة والشركات الناشئة (الرقمية) من خلال تمويل جزئي للدولة أو الهيئات الرسمية التي تهتم بترقية المرأة وتمكينها الاقتصادي، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، وهذا من شأنه أن يخلق فرص للعمل والدخل المتنامي حسب القدرات والمهارات الاجتماعية والتقنية والفنية التي يتعلمها أصحاب المشاريع من الجنسين
- استخدام تطبيقات لتعليم مهن حرفية استثمارية للجنسين لتكون موردا اقتصاديا بدلا من البطالة (تعليم في مستويات مختلفة، أو حرف تقليدية، طبخ وحلويات)، أو فتح مقرا لهم في أحد تلك المجالات.
- العمل على الاشهار وتسويق للمنتجات المحلية بالتنسيق مع أصحاب المنتج (رابح رابح)

التكنولوجيا والرقمنة وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحة والتعليمية

- إنشاء منصات رقمية للأطفال للترفيه ذات محتوى هادف يرسخ القيم الاجتماعية والأخلاقية والإنسانية.
- تشجيع وتدعيم الشباب المتخرج لإنشاء شركات ناشئة لتقديم خدمات صحية للأفراد والأسر للتوعية والتوجيه في مختلف القضايا الصحية، وتقديم وقاية استباقية لمختلف الأمراض.
- تشجيع الشباب على العلاج مع توسيع إنشاء مراكز العلاج من المخدرات عبر مختلف مناطق البلد (الجزائر) مدعمة بالرقمنة لعدد المدمنين ومواعيد علاجهم وتطور علاجهم بتوفير طاقم متكامل لإنجاح العلاج (أطباء مختصين، ومختصين " في علم الاجتماع العائلي والطفولة والرعاية الاجتماعية"، للمرافقة الاجتماعية للمدمنين وتطوير قدراتهم الاجتماعية أثناء العلاج وتطوير قدرات أسرهم لتجاوز الإدمان وتسهيل ادماجهم الاجتماعي أسريا ومهنيا بعد الخروج ، نجد أيضا مساهمة المختصين في علم النفس للدعم النفسي للمدمن أثناء علاجه.

• خدمات اجتماعية للأسر للوقاية الاستباقية / التدخل المبكر

- تنظيم دورات تكوينية واستشارات اجتماعية للوقاية الاستباقية / التدخل المبكر في محابر البحث المهمة بالأسرة والطفولة والوقاية من الانحراف والجرام، لدعم الأسر في توجيه أبنائهم أو أزواجهم أو زوجاتهم للوقاية الاستباقية من العنف بكل اشكاله والمخدرات وكل أشكال الانحراف والتقليل من تزايد الانحراف والجرام / أو التدخل المبكر لأسر المتعاطين للمخدرات من خلال المرافقة الاجتماعية والنفسية و الاستشارات الاجتماعية وتقديم برامج للتدخل المبكر والدعم النفسي (من الأخصائيين في علم الاجتماع العائلي والرعاية الاجتماعية بالتكامل مع المختصين النفسانيين

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرفة المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	---	-----------------------------------	-----------------

- تكثيف البرامج التي تخص التوجيه الأسري والتربوي في مختلف الأماكن والأحياء الهشة أو المناطق النائية
- إنشاء شراكة مجتمعية للتعاون الممنهج للحد من الفقر والانحراف (خاصة تعاطي المخدرات) والاجرام، بين الخبراء في مجال (علم الاجتماع العائلي والطفولة، والوقاية من الانحراف والاجرام، والقانون والاقتصاد والطب، وعلم النفس العيادي...)، والهيئات الرسمية، والمجتمع المدني... للمساهمة في تقديم البدائل ووضع استراتيجيات قصيرة وبعيدة المدى .
- إعادة إدماج الأطفال الذين تخلوا أو انقطعوا عن الدراسة وتوجيههم إلى مراكز التكوين المهني لاكتساب مهنة في المستقبل دون شرط المستوى
- بناء سكنات واسعة تنشر فيها الصدور وتضم جميع أفراد العائلة بمقاييس تتماشى وخصوصية مجتمعنا الجزائري مع توفير المرافق اللازمة قريبة صحية ورياضية للكبار والصغار.
- تمكين العدالة بين الشباب في فرص العمل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب.

خاتمة:

رغم أن الفقر كعامل مؤثر، إلا أن الدراسة تؤكد أن الانحراف لا يرتبط بسبب واحد، بل بتداخل عدة عوامل. ومع ذلك، يظل الفقر عاملاً رئيسياً يهيئ البيئة المناسبة للسلوك المنحرف، كما أن الجريمة بدورها تُعَمِّق الفقر وتُرسِّخ آثاره . كما أظهرت الدراسة ت أيضاً أن ليس كل فقير يصبح منحرفاً، فهناك من تمسك بالقيم وحقق النجاح رغم ظروف الفقر، مما يعني أن وجود الأسرة والمدرسة بدور فاعل يمكن أن يحول دون الانحراف. ودراستنا هذه جاءت لتؤكد أن مسؤولية مواجهة الفقر والانحراف عملية مشتركة بين الفرد والدولة والمجتمع، من خلال دعم الفئات الهشة، وتوفير التعليم والتكوين والتوعية، خاصة للشباب، بما يساعد على الحد من مظاهر الانحراف والوقاية منها ومنه تم تقديم مجموعة من الإقتراحات التي من شأنها أن تسهم في معالجة هذا الموضوع من كل جوانبه.

قائمة المراجع:

1. أبو إسماعيل، خالد وآخرون (2017) التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، بيروت: الأمم المتحدة.
2. أحمد رشوان، عبد الحميد (2007). الفقر والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
3. أحمد رشوان، حسن عبد الحميد (1995). الجريمة: دراسة في علم الاجتماع الجنائي، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 1.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2010) "الثروة الحقيقية للأمم مسارات إلى التنمية المستدامة"، الأمم المتحدة.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المكتب الإقليمي للدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (2002) "خلق الفرص للأجيال القادمة"، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.
6. البقلي، هيثم (2006). انحراف الطفل والمراهق، الأسباب الوقاية، العلاج بين الشريعة والقانون، القاهرة: نخبة مصر لطباعة والنشر والتوزيع.

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الأسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 – 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

7. البنك الدولي، (2000) "تقرير عن التنمية شن الهجوم على الفقر"، الطبعة الأولى، واشنطن .
8. صندوق النقد ا. (2013). نحو اقتصاد عالمي أكثر أمنا واستقرارا، واشنطن: التقرير السنوي 2013.
9. جعفر علي، محمد (1984). الأحداث المنحرفين، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة 1.
10. الحراحشة، ركان (2018) "العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف الأحداث في الأردن". مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 3، الكويت.
11. جعفر علي، محمد (1996). الأحداث المنحرفون دراسة مقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع الطبعة الثالثة.
12. زبوج، سامية (2019) "الفقر في المجتمع الجزائري: قراءة تحليلية للأوضاع"، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، العدد 1.
13. زرارقة، فيروز (2005) "الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم الجزائر: جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص علم اجتماع التنمية، اشراف/ ميلود سفاري.
1. زرارقة فيروز (2005) "الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 16، جامعة سطيف.
2. زمران كريم، صبرينة لطرش، ومحمد علي الجودي (2022) "ظاهرة الفقر في الجزائر: الأسباب وطرق المعالجة"، مجلة آفاق للعلوم، المجلد 7، العدد 2، الجزائر.
3. درفيل، سعدة، (2004) "الأطفال والإدمان"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر.
4. السوقي، أم الخير (2020) "السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة للحد من الفقر في الجزائر" مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 2، العدد 3.
5. السيد، رمضان، وآخرون (2002). انحراف الصغار وجرائم الكبار، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث
6. سيف سردار، عبد الرحمان (2015). اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، عمان: دار الراية.
7. شيخي، رشيد " التغير بعض العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات"، جامعة البليدة: قسم علم الاجتماع.
8. ضون، نصر (2017) " أسباب ومظاهر الفقر حالة الجزائر 1990_2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص العلوم الاقتصادية، اشراف/ أحمد لعمى.
9. طرفاية، الهوجة (2025) "الإهمال الأسري وأثره على انحراف الأحداث دراسة ميدانية لعينة من الأحداث المنحرفين بمراكز إعادة التربية لولاية الجلفة والبليدة"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الأول، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر
10. طعبة، سعاد (بدون سنة) "الفقر وأثره في توجه بعض الأفراد نحو السلوك الإنحرافي"، مجلة حقائق للدراسات النفسية و الاجتماعية، العدد 2.
11. طلعت، إبراهيم (2009). البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الإجتماعي، القاهرة: دار الكتاب الحديث.
12. عاطف، غيث محمد (1979)، قاموس علم الاجتماع، الإسكندرية: الهيئة المصرية للكتاب.
13. عبد الخالق، جلال الدين، وآخرون (2001). الجريمة والانحراف، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
14. عبد اللطيف، أحمد (2003). السرقه وحقوق ضحايا الجريمة، دار النشر للنشر والتوزيع، الطبعة 1.
15. عريس مختار، بابا عبد القادر (2014) "محددات وأسباب الفقر في الجزائر" مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 7، الجزائر

عنوان المقال: تحليل سوسيولوجي لعلاقة الفقر بالانحراف في المحيط الاسري	المؤلف 1: الهوجة طرفية المؤلف 2: صباح عياشي	المجلد: 13 / العدد: 2 (27) / 2025	الصفحة: 51 - 73
---	--	-----------------------------------	-----------------

16. عطية، محمد (2009) "البحث عن اسس اختيار نوع التدخل العمراني في السكن العشوائي بمدينة المسيلة"، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة المسيلة
17. علي، حمدي أحمد عمر (2022) "تعاطي وإدمان المخدرات وتأثيرهما على تحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة : دراسة ميدانية على عينة من شباب محافظة سوهاج". مجلة كلية الآداب بقنا، العدد 55
18. العموش محمود، لعلمات أحمد (2011). المشكلات الاجتماعية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتصدير والتوريدات، الطبعة 2.
19. العماري سالم، صالح محمد (2024) "الجريمة ومركبيها في الجزائر - دراسة في اتجاهات احصائية" مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، 16(03)
20. غنو، أمال (2016) "الجريمة والانحراف بين الشباب الجزائري"، مجلة آفاق للعلوم، العدد 2، جامعة زيان عاشور، الجلفة
21. قورين، حاج قويدر (2014) ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة والتضخم، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 12.
22. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2006) "تقرير مكافحة الفقر في الدول اليورو متوسطة"، بروكسل.
23. المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2005) "الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 2004"، الجزائر.
24. محمد الحسن، حسان (2008). علم اجتماع العنف والإرهاب، عمان: دار وائل النشر، الطبعة 1.
25. نسيبة فاطمة الزهراء، وآخرون (2019). ميكانيزمات الجريمة والانحراف في الوطن العربي، الجزائر: الطبعة 1.
26. United Nation, Department of Economic and Social affairs (2010) "Report on the World Social situation: Rethinking poverty."
27. World Bank world development report (2000) "Attacking poverty"